الولايات المتحدة وأوروبا .. وقضايا الإصلاح في دول مجلس التعاون

د. فاطمة الصايغ

أصبح موضوع الإصلاح حديث الساعة في كل مؤسسة سياسية عربية والموضوع الأكثر تداولاً في وسائل الإعلام العربية. وعلى الرغم من أن التغير سمة الحياة وفطرة طبيعية فطرت عليها المجتمعات، ويجب ألا تسبب أي دهشة أو ذهول إلا أن ذلك قد لا ينطبق على الكثير من البلدان العربية التي يبدو أن قطار الزمن فيها توقف عند محطة تاريخية معينة يرفض التحرك منها، وبالتالي تثير قضية الإصلاح فيها شيئاً من الإرباك والذهول.

في الحقيقة إن قضية التغير والإصلاح لا تزال تذهل المجتمعات العربية جميعها لحقيقتين: الأولى أن هذا الموضوع فرض على العرب فرضاً ولم ينبع من الداخل. والحقيقة الثانية أن هناك إجماعاً شعبياً عربياً على مبدأ الإصلاح، وهو الأمر الذي يجعل القيادات السياسية في مأزق. فالقيادات الحكيمة تأخذ قضية إصلاح البيت الداخلي بجدية بالغة حتى تضمن لشعوبها الاستقرار السياسي، أما القيادات غير الحكيمة فهي تراوغ في قضية الإصلاح معتقدة أن قطار الزمن يجب أن يتوقف حتى تكمل خططها وأجندتها السياسية.

ومن الدول التي طالتها مشاريع الإصلاح دول الخليج ، فهذه الدول تتعرض منذ سنوات لضغوط غربية لجعلها تقوم بإجراء بعض الإصلاحات الداخلية التي تستهدف إعادة ترتيب بيتها الداخلي، وتشمل هذه الإصلاحات مناهج التعليم، الأنظمة الاقتصادية، الأنظمة الاجتماعية (غير المواكبة لروح للعصر) ، هذا بالطبع إضافة إلى إعادة تشكيل الوعي السياسي وإشاعة روح الديمقراطية والمشاركة السياسية، كما يتضمن هذا الإصلاح إصلاح المؤسسات السياسية لجعلها أكثر قدرة على مواكبة العصر وإدماج المواطن في عملية اتخاذ القرار والانفتاح الحقيقي على العالم. وبينما يعلق الكثير من المحللين في الخارج الآمال الكبيرة على الديمقراطية لأنها، وبحسب ما يعتقدون، سوف توفر ليس الحلول السريعة والناجعة للكثير من الأوبئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية فقط، بل سوف تجعل المنطقة أكثر أمناً للمصالح الغربية.

ويبدو أن دول الخليج العربية فوجئت بهذه القائمة من الطلبات، فأقصى ما كانت تتوقعه من قبل الغرب (وعلى رأسه الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي) هو التدخل وممارسة بعض الضغوط لتغيير بعض المواقف السياسية الخارجية، ولكن أن يطلب منها إجراء تغييرات على سياساتها ونظمها الداخلية فهذه هي الصدمة التي لم تفق منها بعض دول الخليج حتى الآن. فترتيب البيت الداخلي، كان، ولا يزال، في عرف الدول المستقلة، شأناً داخلياً محضاً نابعاً من إرادة شعبية ووطنية وليس شأناً يملى من الخارج، حيث إن كل دولة هي أدرى بما يتناسب مع حاجة مجتمعاتها ومدى ملاءمة ما ترغب في إدخاله من تغيرات. لذا ظهر في دول الخليج تياران: تيار يدعو إلى التريث قبل تبني أي نوع من الإصلاحات ودراستها لمعرفة مدى ملاءمتها لحاجة المجتمع الفعلية قبل التسرع في تطبيقها وذلك في مواجهة تيار آخر يدعو إلى سرعة تبني هذه الإصلاحات التي هي، في رأي هذه الفئة، ضرورة ملحة لتطور هذه المجتمعات حتى لا تتخلف عن الركب العالمي.

ويبدو أن قوة الشد والجذب بين أنصار هذين التيارين خلقت جدلاً شعبياً كبيراً في الخليج ليس حول ماهية الإصلاحات المطلوبة وجدواها فقط ولكن أيضاً حول قضية جوهرية أخرى هي: هل من حق قوى أجنبية أن تتدخل لفرض التغيير على هذه المجتمعات؟ فدول الخليج التي استقلت منذ عقود ترفض العودة مرة أخرى لعصر الوصاية الأجنبية، كما ترفض قضية التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية. فكل ما تتمناه دول الخليج، بعد نيلها استقلالها، هو تركها وشأنها، تعيد ترتيب أوضاعها الداخلية دون وصاية أحد وطبقاً لما تراه مناسباً لطبيعة وحاجة مجتمعاتها. ولكن يبدو أنه حتى هذه الأمنية غدت هما يؤرق دول الخليج والغرب أيضاً الذي أصبح اليوم يربط كثيراً بين أمنه القومي وبين الأوضاع الداخلية في مجتمعات الخليج.

وكانت الصورة النمطية السائدة في الغرب عن مجتمعات الخليج هي تلك التي تظهر هذه المجتمعات على أنها تقليدية محافظة لا ترحب بالجديد إليها سواء أكان ذلك على شكل ثقافات أو أفراد جدد أو قيم مغايرة لقيمها حتى صورت، مثلاً، قضية اكتساب جنسية إحدى دول الخليج بأنها كالمعجزة. فعلى الرغم من انفتاحها الظاهري على العالم إلا أن مجتمعات الخليج ظلت منغلقة اجتماعياً لا ترحب بالوافد إليها من مجتمعات أخرى خاصة تلك التي تختلف عنها في الدين والثقافة والخلفية الاجتماعية.

تلك الصورة النمطية لمجتمعات الخليج لم تثر اهتماماً غربياً بضرورة التغيير إلى أن جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تلك الأحداث التي جعلت من مجتمعات الخليج هدفاً سهلاً لهجمة غربية هدفها دفع هذه المجتمعات إلى التغيير سواء شاءت أم أبت. فتغيير أو (إصلاح) مجتمعات الخليج لم يعد شأناً داخلياً بل هو ضرورة ملحة للأمن القومي الغربي. فالأفكار التي خرجت من هذه المجتمعات سددت ضربة قاضية للغرب في حضارته المادية. لذا أصبح لزاماً على مجتمعات الخليج أن تعيد ترتيب بيتها بشكل يوائم مصالح الغرب حتى لا تهدد أمنه القومي خاصة في ظل الثورة العالمية التي جعلت من العالم قرية صغيرة، وأصبح ما يحدث في منطقة الخليج وكأنه يحدث في الحديقة الخلفية للولايات المتحدة وأوروبا.

وكما يبدو فإن دول الخليج، خشية الاتهام بأنها دكتاتورية ومتخلفة، صممت أن تخوض غمار (تجربة الإصلاح) لعدة أسباب منها على سبيل المثال لا الحصر الرغبة في تجنب الغضب الغربي، والرغبة أيضاً في إرضاء التيارات الوطنية التقدمية الراغبة في التغيير إلى جانب بالطبع الرغبة في إدخال بعض التغيير على الأنظمة السياسية التي مارست الحكم لقرون من دون تغيير يذكر. لذا فليس من المستغرب أن تظل الأعراف القبلية تحكم الحياة السياسية لدول الخليج حتى يومنا هذا.

فالتغير الوحيد الذي طرأ على السلطة القبلية هو تحولها من سلطة تقليدية إلى سلطة حديثة ذات أطر معينة ومعالم سياسية واضحة تسود الآن كل دول الخليج. لذلك فإن نجحت هذه الإصلاحات في تحقيق مرادها كان ذلك رمية ناجحة عززت دور النخب السياسية في الخليج، وإن فشلت تكون دول الخليج قد جنبت مجتمعاتها أمر الدخول في صراع سياسي وحضاري مع الغرب الذي يبدو أنه متعطش للمواجهة. وهكذا بدأ مشوار الإصلاح في دول المجلس.

ولكن ما هو جوهر هذا الإصلاح؟ هل هو تلبية لحاجة داخلية ملحة للتغيير، أم أنه مجرد جراحة تجميلية لإخفاء بعض العيوب في داخل هذه المجتمعات؟ وهل هذه الإصلاحات مجرد رغبة سطحية لإرضاء الغرب دون اقتناع رسمي بأهميتها أم أن هناك اقتناعاً رسمياً بأهمية هذه التغييرات وحاجة المجتمع الفعلي لها؟

ولو نظرنا إلى طبيعة الإصلاحات المطروحة لوجدنا أنها تتراوح ما بين إصلاحات اقتصادية وتعليمية وسياسية بعضها ضرورة ملحة وبعضها ترف لا تستطيع مجتمعات الخليج في الوقت الراهن تحمل تبعاته. فإصلاح النظام التعليمي، مثلاً، يعتبر ضرورة ملحة تتطلبها الأوضاع الاقتصادية وسوق العمل. فمخرجات نظامنا التعليمي لا تزال قاصرة عن استيعاب متطلبات العصر، وأدت إلى ظهور مشكلات عديدة كالبطالة والتطرف ورفض الآخر وغيرها، ويجب ألا نغمض أعيننا عن سلبيات هذه المشكلات وآثارها الخطيرة على أمن مجتمعات الخليج وتماسكها الداخلي.

من جهة أخرى، فإن دول الخليج العربية تتعرض لضغوط خارجية لإدخال إصلاحات جذرية على أنظمتها الاجتماعية المنغلقة على نفسها. ففي نظر الغرب، لم تعد مجتمعات الخليج تلك المجتمعات البدوية التي تعيش في الصحراء منعزلة عن العالم الخارجي إنما غدت قوة مؤثرة في محيطها وفي الاقتصاد العالمي.

وبينما طورت دول مجلس التعاون أنظمتها الاقتصادية والإدارية ظلت أنظمتها الاجتماعية قاصرة عن مواكبة المتغيرات المحلية والعالمية. وبدأ النظام الاجتماعي الخليجي ومنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر يرزح تحت عدة أعباء أهمها عدم قدرته على خلق المواطن الخليجي القادر على التكيف مع متطلبات واقعه الاقتصادي أو الواقع العالمي.

بالإضافة إلى ذلك فقد أثبت النظام الاجتماعي الخليجي عدم قدرته على مواءمة المتغيرات الديموغرافية الحاصلة في محيطه، لذا فالمطلوب الآن هو قليل من الانفتاح الاجتماعي النسبي لمواجهة تحديات المرحلة المقبلة.

سياسياً، تقف الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية والشفافية والمساءلة على قائمة أولويات مطالب الإصلاح القادمة من الغرب. ففي الذهنية الغربية يقف الإصلاح عاجزاً إن لم يعمل على ترسيخ مبادئ الديمقراطية والمشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان، حيث إنه دون الاهتمام بهذه الأساسيات لا يكون للإصلاح السياسي أي جدوى.

إن ما تتعرض له دول الخليج حالياً من ضغوط خارجية لإعادة ترتيب بيتها الداخلي يعبر عن رغبة غربية قوية في إزالة ذلك السياج التاريخي والاجتماعي الذي حمى مجتمعات الخليج لقرون طويلة وشكل هويتها المميزة، ولكن في ظل النظام العالمي الجديد والذي برز من خلاله دور الولايات المتحدة بالتحديد كقوة فاعلة ومؤثرة ليس على الصعيد السياسي فقط بل على كافة الصعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ودور الاتحاد الأوروبي الذي برز كقوة سياسية تعمل على إيجاد نوع من التوازن في ظل الهيمنة الأمريكية على العالم، لم يعد أمام دول الخليج من خيار ثالث تتبناه للحفاظ على استقلالها وتماسكها وفوق كل ذلك هويتها العربية الإسلامية إلا الإصلاح.

إن دول الخليج وهي تواجه اليوم الضغوط الغربية للإصلاح يجب أن تضع نصب أعينها مصلحة شعوبها التي هي المستهدف الأول من هذه الإصلاحات، حيث إن هذه الضغوط الغربية سوف تتهاوى بالتأكيد أمام الرغبة الشعبية في الحفاظ على مكتسباتها.

إذا فعلى دول الخليج الاستماع إلى نبض الشارع الخليجي ومعرفة مدى تقبله لفكرة الإصلاح خاصة الاجتماعي. فعملية الإصلاح الاجتماعي لتأهيل المواطن لتقبل عملية الإصلاح الشامل هي الأساس لبدء عملية الإصلاح الحقيقي، لذلك فإن على دول الخليج إذا ما أرادت البدء في إصلاح شامل أن تتخلص من بعض المفاهيم الاجتماعية التي قد تقف عائقاً أمام عملية الإصلاح، كما أن عليها أن تفتح قنوات الاتصال مع كل الأصوات النابعة من الداخل والداعية للإصلاح لتسمع رأيها.

فالأصوات القادمة من الخارج غير مبالية بالإصلاح الداخلي أو بالديمقراطية الحقة لمجتمعاتنا، حيث إن ما يهمها هو مصالحها فقط.

لذلك فإن على دول الخليج تلمس مكامن الخلل لتقويم الاعوجاج. إن ذلك هو النهج السليم الذي سوف يفتح أبواب الإصلاح الحقيقي في هذه المجتمعات. كما أن الاعتقاد السائد بأن الإصلاح قد يزعزع الاستقرار السياسي عوضاً عن أن يدعمه هو تخوف لا مبرر له. فعدم التصدي بجدية لمكامن الخلل والتغاضي عن إصلاحه شجّع الغرب على التدخل في الشؤون العربية الداخلية بل وفي العلاقات العربية – العربية .

من جانب آخر فلن يكون للإصلاح جدوى ما لم يكن إصلاحاً حقيقياً يلامس جوهر الإنسان الخليجي، ويخلق منه مواطناً مهيأ للتكيف مع متطلبات المرحلة المقبلة. فمجتمعات الخليج لن تبقى إلى الأبد مجتمعات رفاهية قادرة على خدمة المواطن من المهد إلى اللحد بل عليها دور مهم وهو البدء في تهيئة المواطن لدور أكثر إيجابية في خدمة مجتمعه. كما أن دول الخليج لا تحتاج الآن لعمليات تجميلية لإخفاء عيوب وسلبيات مجتمعاتها بل تحتاج لوقفة صريحة مع ذاتها وشعوبها لتدرس ماهية الإصلاحات المطلوبة ومدى ملاءمتها لواقع مجتمعاتها. إن هذه المواجهة مع النفس، وليس مع الغرب، هي التي سوف تقي مجتمعات الخليج من الأخطار وتقودها إلى طريق التنمية المجتمعية السليمة.

نقلاً عن مجلة آراء الاماراتية

بعد يومين من بدء الخطة الأمنية الجديدة ..

الصدر في إيران، والقوات العراقية والأميركية تغلق الحدود، وتكثف مداهماتها في بغداد

بغداد / وكالات :

أكد مسؤول حكومي عراقي أن الزعيم الشيعي مقتدى الصدر يوجد حاليا بإيران، بعد أن تضاربت التصريحات والأنباء بشأن ذلك منذ أمس الأربعاء الماضي يوم انطلاق الخطة الأمنية الرامية لإعادة الأمن إلى العاصمة العراقية.

وقال سامي العسكري مستشار رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إن مقتدى الصدر "يقوم حاليا بزيارة قصيرة إلى طهران وسيعود قريبا"، مستغربا محاولات بعض الصدريين نفي تلك الزيارة.

لكن العسكري اعتبر إعلان المسؤولين الأميركيين عن مغادرة الصدر العراق إلى إيران بالتزامن مع بدء الخطة الأمنية الجديدة في بغداد "استفزازا غير مبرر للصدريين".

وكانت أنباء قد ترددت أمس الأول عن وجود أمر قضائي باعتقال مقتدى الصدر على خلفية التحقيق في قضية مقتل رجل الدين الشيعي عبد المجيد الخوئي في مدينة النجف بعد أسابيع من غزو العراق عام ٢٠٠٣.

في السياق تحدثت بعض التقارير الصحفية عن لجوء قادة جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر إلى إيران لتجنب استهدافهم في الخطة الأمنية الجديدة ببغداد.

ونقلت صحيفة "ذي غارديان" البريطانية عن مسؤول حكومي عراقي أن قادة مليشيا جيش المهدي عبروا الحدود لتجميع صفوفهم والتدرب مجددا.

وفي اليوم الثاني لحملة بغداد الأمنية بدأ العراق في إغلاق حدوده مع إيران وسوريا بهدف وقف تدفق المقاتلين الأجانب والأسلحة إلى أراضيه.

وقال الجيش الأميركي إن تنفيذ خطة إغلاق الحدود بدأ الليلة الماضية حيث أغلقت نقاط كثيرة. وكان العراق قد أعلن أنه سيغلق أربع نقاط عبور حدودية مع إيران ونقطتي عبور مع سوريا لمدة ٧٢ ساعة.

في غضون ذلك كثفت القوات العراقية والأميركية من الخطة الأمنية لبغداد. وتقوم القوات الأميركية والعراقية بعمليات تفتيش وتمشيط في عدة أماكن من العاصمة بغداد كما قامت بمداهمات صباح اليوم وفرضت أطواقا أمنية حول بعض الأحياء لمنع اختباء عناصر مسلحة فيها.

وأفاد بيان للجيش الأميركي بأنه ألقي القبض على ١٤ شخصا كما اكتشف أربعة مخابئ للأسلحة، في إطار العملية الأمنية التي أعلن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي انطلاقا من مدينة كربلاء عن إطلاقها بشكل رسمي.

وتشمل خطة بغداد سلسلة من الإجراءات بينها زيادة ساعات فرض حظر التجول في منطقة بغداد لتكون من الثامنة مساء إلى السادسة صباحا. وتشمل أيضا تعليق رخص حمل السلاح والذخيرة والمواد الخطرة لجميع الأشخاص باستثناء القوات الأجنبية وقوات الدفاع والداخلية وأفراد شركات الأمن المرخص لهم وقوات حماية المنشآت.

وفي تطورات أخرى قال الجيش الأميركي في العراق إن ستة من جنوده قتلوا يومي الثلاثاء والأربعاء في حوادث منفصلة بمناطق متفرقة من العراق.

وأوضح بيان للجيش الأميركي أن "أربعة جنود قتلوا يوم الأربعاء في انفجارات وقعت بالقرب من المركبة التي كانوا على متنها" في محافظة ديالى شمال بغداد.

وأضاف البيان أن جنديا آخر توفي الأربعاء (أول من أمس) متأثرا بجروح أصيب بها يوم الثلاثاء عندما أطلق مسلحون النيران عليه أثناء قيامه بتوفير حماية لموقع عثر فيه على قنبلة في شمال بغداد.

وجاء في البيان أيضا أن جنديا آخر توفي الثلاثاء الماضي قرب مدينة تكريت (١٨٠ كلم شمال بغداد) في حادث لا علاقة له بالعمليات القتالية، مشيرا إلى أن "التحقيقات لا تزال جارية حول هذا الحادث".

من جهة أخرى ارتفع إلى ١١ عدد القتلى الذي سقطوا في تفجير انتحاري بسيارة مفخخة استهدف مساء أمس الأول مركزا للشرطة في الرمادي كبرى مدن محافظة الأنبار غرب العراق.

ويوجد من بين القتلى أربعة من رجال الشرطة وأسفر التفجير أيضا عن إصابة ٢١ آخرين.

الرئيس عباس يلتقي هنية في غزة ويرفض أي شروط جديدة لاتفاق مكة

الأراضي المحتلة / وكالات :

يجري الرئيس الفلسطيني محمود عباس مباحثات في غزة مع رئيس الحكومة إسماعيل هنية بشأن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي سيرأسها هنية، وتنفيذ تفاصيل اتفاق مكة المكرمة كما سيلتقي الرئيس الفلسطيني ممثلي الفصائل الفلسطينية لبحث ذات الموضوع.

وقرر الرئيس الفلسطيني إرجاء الخطاب الذي كان من المفترض أن يوجهه أمس إلى الفلسطينيين حول حكومة الوحدة بسبب ما تردد عن أنه خلاف مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حول تشكيلها.

وقال نبيل أبو ردينة مستشار الرئيس الفلسطيني إن عباس سيلقي خطابه بعد الاجتماعات التي سيجريها مع هنية وأشار إلى أن الرئاسة تعارض أي شروط جديدة قد تضاف على اتفاق مكة المكرمة، وقال: "نحن ملتزمون باتفاق مكة ولا نقبل أي تغيير له أو فرض شروط جديدة".

وكانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتمعت في رام الله الليلة قبل الماضية وأصدرت بيانا رفضت فيه إدخال شروط جديدة على هذا الاتفاق.

ودعا بيان اللجنة التنفيذية إلى تنفيذ اتفاق مكة كما ورد "بدون إثقاله بأية شروط أو مطالب جديدة لأن هذا سيشكل بداية الارتداد عن الاتفاق وسيقود إلى تقويضه في إطار لعبة الشروط والشروط المضادة".

وذكر نواب من حماس أن هنية لن يقدم استقالته حتى ينتهي هو وعباس من تسوية عدة مسائل معلقة في اتفاق مكة، منها شغل منصبي وزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء. ويعتقد أن الخلاف يشمل أيضا القوة التنفيذية الملحقة بوزارة الداخلية.

ونقلت وكالة الأنباء الفلسطينية (معا) عن المتحدث باسم حماس إسماعيل رضوان قوله إن المعيق الأساسي لتشكيل الحكومة هو الاتفاق على منصب وزارة الداخلية، إضافة إلى الاتفاق مع الفصائل والتفاهم معها حول مشاركتها في الحكومة والحصول على تأكيدات من الرئيس بموافقته على القرارات التي أصدرتها الحكومة الحالية.

كما عزا مسؤول فلسطيني -فضل عدم الإفصاح عن اسمه- قرار إلغاء خطاب عباس إلى عدد من القضايا العالقة أهمها وزارة الداخلية.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن المسؤول قوله إن حركة حماس والحكومة وضعتا ثلاثة شروط للبدء بالمشاورات والإجراءات الدستورية لتشكيل حكومة الوحدة.

وأوضح أن الشروط تشمل موافقة الرئيس عباس على القرارات والتعيينات التي قامت بها الحكومة إضافة إلى تشكيل القوة التنفيذية، واحتساب زياد أبو عمرو العضو المستقل في المجلس التشريعي على حصة المستقلين الذين ستسميهم فتح وليس حماس، وموافقة الرئيس الفلسطيني على مرشح حماس لمنصب وزير الداخلية.

وبخصوص الاجتماع بين عباس وهنية في غزة، أعرب الناطق باسم الحكومة غازي حمد عن أمله بأن يكون الاجتماع "الخطوة الأخيرة صوب تشكيل حكومة الوحدة".

وقال هنية أمس الأول في بداية الاجتماع الأسبوعي للحكومة في غزة إنه سيبدأ اتخاذ خطوات قريبا لضمان أن ترى حكومة الوحدة الوطنية النور في أقرب وقت ممكن.

من جانبه عبر رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل بعد لقاء أجراه في دمشق مع نائب الرئيس السوري فاروق الشرع عن ثقته بتشكيل حكومة الوحدة ورفع الحصار عن الفلسطينيين.

وقال في مؤتمر صحفي أمس الأول إن "الحكومة ستتشكل (حكومة الوحدة الوطنية) والحصار لا بد أن يرفع ولا عذر للمجتمع الدولي في عدم رفع الحصار".

واستهدف اتفاق مكة الذي وقع الأسبوع الماضي برعاية المملكة العربية السعودية وقف الاقتتال بين حركة حماس وحركة التحرير الوطني (فتح)، وتشكيل حكومة وحدة وطنية وصولا إلى فك الحصار المفروض من الغرب على الفلسطينيين.

وتؤكد حماس أن الاتفاق لا ينص على اعترافها بإسرائيل، ودعا عباس في كتاب التكليف لهنية إلى الالتزام بقرارات القمم العربية واحترام قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات التي وقعت عليها منظمة التحرير الفلسطينية.

لكن رئيس كتلة فتح في البرلمان عزام الأحمد قال إن مضمون شروط اللجنة الرباعية الدولية موجود في الاتفاق. وأضاف "سنتصل بالأميركيين ونوضح لهم كل نقاط الاتفاق بالتفصيل".

بوش يطلب من الكونغرس عدم خفض تمويل الحرب بالعراق

واشنطن / وكالات :

دعا الرئيس الأميركي جورج بوش أمس الكونغرس إلى عدم خفض تمويل الحرب رغم الانتقادات الموجهة لإستراتيجيته في العراق.

وقال بوش في مؤتمر صحفي "سأعلن بكل وضوح للبرلمانيين اعتبارا من الآن أن عليهم تمويل عسكريينا والعمل بما يعطينا المرونة الضرورية للقيام بالعمل".

وأضاف "أعتقد أن بإمكانكم أن تكونوا ضد قراري وتدعمون القوات بالتأكيد"، معتبرا أن "الفيصل سيكون هل ستزودونهم بالأموال الكافية لإنجاز المهمة أم لا"؟.

وتأتي هذه التصريحات في الوقت الذي يقوم فيه مجلس النواب بمناقشة علنية حول العراق يفترض أن تنتهي يوم الجمعة المقبل بتبني قرار غير ملزم يعارض إرسال ٢١٥٠٠ عسكري إضافي إلى العراق الذي قرره بوش في العاشر من يناير.

وتكتفي قيادة الديمقراطيين الذين يسيطرون على الكونغرس حتى الآن بالوعد بأنه لن يكون هناك خفض لتمويل القوات على الأرض، دون إعطاء المزيد من الإيضاحات.

وفي هذا السياق أعلن بوش للمرة الأولى أنه يود في نهاية الأمر الأخذ بتوصيات لجنة مؤلفة من أعضاء الحزبين برئاسة وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر وعضو الكونغرس السابق لي هاملتون اللذين كان قد تجاهل نصائحهما عندما صاغ سياسته الجديدة.

وقال بوش "كنت أعلم أن توصيات بيكر وهاملتون منطقية إلى حد بعيد، كل ما في الأمر أننا لا نستطيع الأخذ بها والعاصمة (بغداد) مشتعلة".

ولم يحدد بوش أي التوصيات يودّ الأخذ بها علما بأن اللجنة كانت قد اقترحت من بين نقاط أخرى إجراء واشنطن لمحادثات مباشرة مع إيران وسوريا.

الجنرال أشكنازي يتولّى رسميا رئاسة هيئة الأركان الإسرائيلية

القدس المحتلة / وكالات :

تسلم الجنرال غابي أشكنازي رسميا أمس الأول مهامه رئيسا لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي بعد أن أقرت الحكومة الإسرائيلية قبل أيام تعيينه في ذلك المنصب خلفا للجنرال دان حالوتس الذي استقال.

وقال بيان صادر عن الجيش الإسرائيلي إن الجنرال أشكنازي الرئيس الـ١٩ لهيئة الأركان الإسرائيلية سيشارك في عدة مراسم لا سيما في مكتب رئيس الوزراء ورئاسة الدولة، فضلا عن وزارة الدفاع.

وستكون ولاية رئيس هيئة الأركان أربع سنوات بدلا من ثلاث كما كانت الحال حتى الآن.

ويحل أشكنازي مكان الجنرال في سلاح الجو دان حالوتس الذي استقال من منصبه إثر الإخفاقات التي سجلت الصيف الماضي في الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان على مدى ٣٤ يوما.

وقبل تقلده منصبه الجديد كان أشكنازي (٥٦ عاما) يضطلع بمهمة المدير العام لوزارة الدفاع. وقد التحق أشكنازي بصفوف الجيش عام ١٩٧٢ بانضمامه إلى لواء غولاني (لواء النخبة) حيث تسلق سلم التراتبية ليتولى اللواء من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٨.

عين أشكنازي عام ١٩٨٨ قائدا لمنطقة الشمال العسكرية التي ضمت في تلك الفترة منطقة "الحزام الأمني" التي احتلها الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان وأصبح مساعداً لرئيس هيئة الأركان عام ٢٠٠٢. وغادر الجيش عام ٢٠٠٥ بعد منافسة مع الجنرال حالوتس على منصب رئيس هيئة الأركان.

البرلمان الصربي يدين الخطة الأممية حول كوسوفو

صربيا / وكالات :

أدان البرلمان الصربي الجديد مساء أمس الأول بأغلبية ساحقة خطة مبعوث الأمم المتحدة إلى كوسوفو مارتي أهتيساري حول الإقليم.

وصادق ٢٢٥ نائبا من أصل ٢٤٤ على قرار تقدمت به الحكومة المنتهية ولايتها تدين فيه اقتراحات أهتيساري حول وضع جديد للإقليم الواقع تحت إدارة الأمم المتحدة منذ ١٩٩٩م. وعارض القرار ١٥ نائبا في حين امتنع أربعة عن التصويت.

ويعكس هذا القرار موقف بلغراد في مفاوضاتها مع ألبان كوسوفو حول مقترحات أهتيساري التي ستبدأ في ٢١ فبراير في فيينا.

وتنص خطة أهتيساري على امتلاك كوسوفو كل رموز الدولة الرئيسية من دستور ونشيد وطني وعلم، مع بقاء الإقليم لفترة غير محددة تحت وصاية بعثة دولية بقيادة الاتحاد الأوروبي.

ورغم طرحه سيادة واسعة لهذا الإقليم الذي تشرف عليه الأمم المتحدة منذ ١٩٩٩م حرص أهتيساري في خطته على عدم ذكر استقلال كوسوفو.

ومقابل ذلك يطالب الألبان الذين يشكلون أكثر من ٩٠٪ من سكان الإقليم (يبلغ عددهم مليوني نسمة) بالاستقلال.

وفي حالة مصادقة مجلس الأمن الدولي عليها ستضع الخطة الأممية كوسوفو على طريق الاستقلال بعد ثماني سنوات من قيام حلف شمال الأطلسي بطرد القوات الصربية من الإقليم وسيطرة الأمم المتحدة عليه.

ولا تزال قضية كوسوفو الملف الأخير العالق منذ تفكيك يوغسلافيا السابقة بعد الحروب التي اجتاحت البلقان في التسعينيات.

وكانت واشنطن قد حثت في وقت سابق ألبان كوسوفو على الموافقة على هذه الخطة، وفي المقابل أعربت روسيا الحليفة لبلغراد عن تحفظها على مقترحات الأمم المتحدة.

وتشارك روسيا مع ألمانيا والولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا في مجموعة التشاور حول كوسوفو التي شكلتها الدول الكبرى المعروفة بمجموعة الست.

"غارديان": انسحاب تكتيكي

نسبت صحيفة (غارديان) البريطانية لمسؤول عراقي رفيع قوله إن القادة العسكريين لجيش المهدي التابع لرجل الدين الشيعي مقتدى الصدر تسللوا إلى إيران كي لا يصبحوا هدفا لخطة الأمن الجديدة في بغداد.

وأضافت الصحيفة أنه في اليوم نفسه الذي أعلنت فيه الحكومة العراقية رسميا بدء حملتها ضد المقاتلين العراقيين وفي ظل تضارب الأنباء حول مكان وجود الصدر نفسه، فإن هذا المسؤول يؤكد أن زعماء جيش المهدي عبروا الحدود إلى إيران لإعادة تجميع قواهم وللتدريب.

وقال المسؤول إن الإيرانيين نقلوا خلال الأسابيع الثلاثة الماضية من بغداد الطبقة العليا والتي تليها من قادة المهدي إلى إيران لتفادي تفكيك البنية التحتية لميليشياتهم الشيعية.

وأضاف المسؤول الذي اشترط عدم ذكر اسمه أن "إستراتيجيتهم تقوم على التواري عن الأنظار حتى تمر العاصفة، ومن ثم العودة وملء الفراغ".

ونبهت الصحيفة إلى أن أحد الأهداف الأساسية لخطة بغداد الأمنية هو وقف عمل الميليشيات الشيعية وفرق الموت التابعة لها والتي يعتقد أنها تقف وراء أغلب ما تشهده بغداد من عنف طائفي.

لكن هذا المسؤول يؤكد أن الإيرانيين يتحسبون من أن تأخذ العملية الأمنية الأخيرة وقتا طويلا، وأنها ستتسبب في ضرر بليغ للجهاديين السنة والمقاتلين، مما يجعل من الأفضل لقادة المهدي أن يلجؤوا إلى إيران ثم يعودوا بعد أن يستتب الأمن في المناطق السنية.

وقالت صحيفة (غارديان) إن السلطات العراقية التي كثيرا ما تردد الاتهامات الأميركية لسوريا بدعم المقاتلين العراقيين، نادرا ما تردد الاتهامات الأميركية لإيران بسبب العلاقة الوطيدة بين الحكومة العراقية وطهران.

"ذي إندبندنت": عنف في إيران

قالت صحيفة (ذي إندبندنت) البريطانية إن جماعة تطلق على نفسها اسم "جند الله" أعلنت أمس مسؤوليتها عن الهجوم الذي استهدف حافلة عسكرية كانت تقل عددا من حراس الثورة الإيرانية، مما أدى إلى مقتل ١١ منهم، في منطقة إيرانية محاذية للحدود الباكستانية والأفغانية.

وقالت الصحيفة إن هجمات أمس (أمس الأول)عززت المخاوف من انطلاق صراع إثني طائفي في هذا البلد ذي الأغلبية الشيعية.

وذكرت أن هذه الجماعة ادعت في مايو الماضي أنها قتلت ١٢ شخصا على الطريق السريع الرابط بين مدينتي كرمان وبام الإيرانيتين، كما بثت فيلما يظهر ما قالت إنه عملية إعدام لأحد الضباط الإيرانيين.

وأضافت أن الأرقام الرسمية تقدر عدد السنة في إيران بـ٩٪، لكن أخصائيي الإحصاء المستقلين يعتقدون أن نسبة السنة في إيران أكثر من ذلك بكثير، مشيرة إلى أنهم يجدون صعوبة كبيرة في تقلد أية مناصب رفيعة في بلدهم لأن السلطة الحقيقية بيد رجال الدين الشيعة.

"تايمز": طالبان تتحدى

قالت صحيفة (تايمز) البريطانية إن حركة طالبان الأفغانية المناهضة للحكومة الأفغانية وقوات التحالف نجحت أمس في وقف العمل في أحد أهم مشاريع إعادة البناء في أفغانستان.

وذكرت الصحيفة أن طالبان أطلقت عددا من القذائف على سد كان مقاولون يحاولون إعادة تأهيله وبناء محطة كهرباء عليه، مما اضطر هؤلاء العمال للفرار من الموقع.

وقالت إن هذا الفرار يأتي بعد أن كان فريق أمني توظفه الشركة الأمريكية لحماية المهندسين الصينيين العاملين في المشروع قد تعرض الأسبوع الماضي لهجوم أوقع خسائر في صفوفه.

"ذي إندبندنت": ذكرى الحريري

كتب روبرت فيسك تقريرا في صحيفة (ذي إندبندنت) البريطانية علق فيه على التظاهرة التي شهدتها بيروت أمس الأول إحياء لذكرى اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.

فتحت عنوان "بيروت التي سئمت الحرب تحيي ذكرى الحريري بتظاهرة سلمية"، قال فيسك إن الحرب الأهلية لم تنشب في لبنان، والتظاهرة المخلدة للذكرى الثانية لاغتيال الحريري طبعتها أجواء الاحتفال أكثر مما طبعتها أجواء الانتقام.

وأورد بعض ما جاء في الخطابات التي ألقيت في هذه التظاهرة، والتي تميز بعضها بالانتقاد الشديد إلى حد التجريح للرئيس السوري بشار الأسد في ظل استمرار المواجهة بين الحكومة اللبنانية والمعارضة.

وختم الكاتب بالقول إن الحقيقة هي أن لبنان يعيش في وقت مستعار، فاقتصاده مفلس بسبب الديون العامة التي تزيد على ٣٠ مليار دولار.

ونقل في هذا الإطار عن رجل أعمال أميركي من أصل لبناني قوله "لا يوجد رجل أعمال ولا مستثمر يود وضع أمواله في هذا البلد، فعلى الرغم تأكدنا أن الحرب الأهلية لن تعود إلى لبنان من جديد، فإننا نتساءل عن قيمة بلدنا من الناحية المالية في ظل أجوائه الحالية".

"واشنطن بوست": متلازمة العراق

تحت عنوان "شبح الشكوك بشأن العراق يطارد سياسة واشنطن تجاه طهران" كتبت (كارين دي يانغ) تقول في صحيفة (واشنطن بوست) الأمريكية إن شبح الحرب على العراق، التي خططت لها إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش على أساس أدلة تبين لاحقا زيفها، يخيم الآن بظلال كثيفة وواسعة على سياسة هذه الإدارة تجاه إيران.

وذكرت المعلقة أن عددا من نواب الكونغرس الأميركي شككوا في مصداقية التهم التي وجهتها الإدارة الأميركية لطهران بأ